

اذ يدخل اسم المصداق في قوله المصداق  
 يصدق على مدلولها بانها ناعمة للغير بان يتفق من  
 لفظها اسم لصفة اذ يقع الاستفاد من لفظها الذي هو  
 المصدر ولذا قال الشيخ بن الحاجب المصدر اسم الحدث  
 الجاري على الفعل فلم يكتف في تعريفه بان اسم الحدث  
 وجعل يعم الائمة فيحدث الجارى على الفعل لا يخرج مثل  
 العالمية وفيه علم انه خارج بقيد الاسم لتركيبه  
 وفيه نظر لان المراد بالاسم في عبارة ابن الحاجب  
 اعترض الاسم حقيقة او حكما الا ترى انه يعرف المفعول  
 المطلق باسم ما فعله فاعلم فعله المذكور معناه ويجعله  
 شاملا للزم ولا يذهب عليك انه لو لم يفسر الحدث  
 بالقائم بالغير بالتفسير الاول ليعنى السواد واسم المصداق  
 بعد الاخراج عن تعريف المصدر باعتبار القيد المذكور وهو  
 والاسطة لانه لا يصدق عليها ان مدلولها ذات غير حدث  
 وعدم صدق البوابة في قوله هو ان المراد يكون  
 المدلول ذاتا اما انه مجرد الذات في غير اعتبار تعريف  
 معه كما هو المتبادر من العبارة حتى يخرج من تعريف  
 اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله فيما بعد علم منه  
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فيلزم في مقتضى  
 السوق ان يكون المراد بقوله او حدث مجرد الحدث  
 فيخرج عنه المصداق المعرف التي هي اعلم اخبار وبيان  
 66

بما هو المتبادر من العبارة حتى يخرج من تعريف

بما هو المتبادر من العبارة حتى يخرج من تعريف

قال الشيخ بن الحاجب وفعال مصدر معرفة كخيار و  
 ايما ان ذات سواء اعتبره النعير او لا فيلزم ان يحل  
 علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح انه علم من الفرق  
 بينهما ويجعل قوله اما ذات بمعنى اما مجرد ذات ويجعل  
 قوله او حدث اعترض ان يكون مجرد الحدث او هو مع التعيين  
 بعيد عن العبارة وذكر ان ان يريد بقوله اما ان كان المدلول  
 كل من غير اعتبار العلومية يتطوّل الحصر بعلم الجنس وان يريد  
 اعتم يدخل علم الجنس فيما مدلوله كل هو الذات وفيه  
 ان يحتمل في ان ان يريد بالذات مجردة من غير اعتبار  
 العلومية تكون اللازم كون علم الجنس واسطة لا حول  
 في اسم الجنس فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية اعتراف  
 الامر من اوستة بينهما في العبارة النسبية لانه سيدققين  
 لبيان حاصل شعبة اللفظ التي مدلوله كل مكانة ذلك  
 اما حديث وجده واما غيره وجده والما كرب منها وذلك  
 اما بان يؤخذ في الحديث بحيث انه مقيد به على وجه من  
 الوجوه المتغيرة في معاني الاسماء المشتقة واما بان يؤخذ  
 الحديث بحيث انه منسوب اليه نسبة تامة خيرية  
 او انشائية كما في الافعال فالقصور بذلك نوع ضبط للالفاظ  
 لا الحصر العقلي هذا كلامه ويستفاد منه انه كل الذات  
 على ما ليس مجردة واعتبره في الحديث فيكون  
 مقابلين للثالث وحمل قوله او نسبة بينهما على الالك  
 العلم

وفيه انه يحتمل في ان يريد

بما هو المتبادر من العبارة حتى يخرج من تعريف

بما هو المتبادر من العبارة حتى يخرج من تعريف

العلم